Cahiers du CREAD n°53, 3ème trimestre 2000, pages 1-3 (arabe).

محمد ياسين فرفره و زبير عروس

مقدمة

في إطار البحث حول القطاع الجمعوي بالجزائر نظم مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية حلقة دراسة حول هذا القطاع يومي09 /10 جوان 1999 تحت عنوان **"الحركة الجمعوية الواقع و الآفاق "** لما لهذا الشكل التنظيمي من دور بالغ الأهمية في حياتنا الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية على وجه الخصوص.

إذ رغم البحوث الواسعة والمتعددة المناهج، و الكم الهائل من الأدبيات الناتجة عن هذه البحوث حول الحركة الجمعوية على المستوى العالمي، إلا أن المعرفة بها و الدراية أشكالها التنظيمية، و اتجاهاتها النمطية وأهدافها المجتمعية لا تزال محدودة للغاية بالجزائر، وخاصة في ما تعلق بسلوكياتها وأساليب عملها، و مجالات نشاطاتها الجغرافية و الادارية و أشكال تعاملها مع السلطات العمومية والدولة، على الرغم من كون الحركة الجمعوية تأتي في مقدمة الاستجابات لأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المنفلتة، و أزمة الثقة المزمنة في قدرة الدولة على توفير المنافع و الخدمات العامة و تحسين أوضاع المواطن عامة، و عليه فالفقر المتزايد و نسبة البطالة المتعددة و حاجة المجتمع لفعل ثقافي واجتماعي هادف كلها عوامل تعزز الموقف المطالب بإعطاء الحركة الجمعوية دورا أكثر فعالية في حياتنا الاجتماعية.

لذا كان هذا العدد الخاص كمحاولة أولية لمعرفة مواطن التشابه و الاختلاف بين مكونات هذه الحركة، على مستوى الواقع و الفعل الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي بالرغم من الاختلافات في منطلقاتها الايديولوجية من جهة و استراتيجيات العمل من أجل التنمية، و محاربة الفقر و أسبابه من جهة أخرى الى جانب الاختلافات في منطلقات الدفاع عن حق المواطنة و المساواة الاجتماعية و القانونية من ناحية أخرى

و بالتالي محاولة إبراز التباين بين مكونات الحركة الجمعوية حسب تبايناتها الإديولوجية في معالجتها للقضايا السالفة الذكر؟

لمعالجة القضايا السالفة الذكر يحاول هذا العدد الخاص الاجابة عن :

1 - أسباب عدم توفر- حسب علمنا - جينيولوجية للحركة الجمعوية بالجزائر ما عدا المذكرات الأرشيفية على مستوى الادارات العامة، و بعض الدراسات المحصورة التي قامت بها مجموعة من الباحثين الجزائريين.

2 - تناقض و عدم وضوح الترسانة القانونية المنظمة للحركة الجمعوية بالجزائر و التي ظل قانون سنة 1901 يسيرها إلى ما بعد السنوات الأولى من الاستقلال ثم مرسوم سنة 1971 إلى غاية قانون سنة 1987 ثم القانون رقم 31/ 90 و المؤرخ في 4 ديسمبر1990 و ما أفضى إليه من تفاعلات إلى حد الخروج عن روحه العامة على مستوى الالتزامات و الحقوق.

3 - عدم التلاؤم بين أشكال الدعم و المساعدات التي تقدمها السلطات العمومية

و برامج الحركات الجمعوية الطموحة، ضف إلى ذلك ضبابية المصادر التمويلية لبعض الجمعيات.

4 - دور الجمعيات الاقتصادية و محدوديته وانطلاقا من القاعدة القائلة : أن الفعل الاقتصادي لا يقتصر على المؤسسات المنتجة، أو على السلطة العمومية المخططة و الضابطة لظروف أدائه و شروط عمله، بل يتعداه إلى الأشكال التنظيمية للمجتمع منها الجمعيات التي لدورها الاقتصادي من الأهمية تجعلنا لا يمكن اختزاله في نشاطات جمعيات حماية المستهلك و مستعملي مختلف المنافع و الخدمات في عصر "الإصلاحات الاقتصادية" و الإنتقال إلى اقتصاد السوق و ما أنتج عنها من افرازات سلبية و مجالات الفعل الاقتصادي لا هي من اهتمام ما تبقى من القطاع العام ولا هي من طموحات القطاع الخاص لعدم توفرها على الشروط المفترضة و الموضوعية للمردودية و بالتالي الربحية المؤكدة.

من هذه المجالات، النشاطات المستقلة مثل تأطير العمل الغير رسمي، تنظيم و دعم الاقتصاد المنزلي و خلق و دعم النشاطات ذات المنفعة المباشرة للمواطن و التي هي مجالات معروفة تقليديا بكونها تدخل في الحيز المؤطر لنشاطات الحركة الجمعوية.

إنه الاقتصاد الاجتماعي الذي أصبح بالجزائر ليس ظاهرة ظرفية أو هامشية،

بل حالة ديناميكية أخذت شكل المطلب الدولي تدل عليه، "المشروطية" التي تفرضها بعض المؤسسات المالية العالمية و الإقليمية في حالة تقديم القروض و المساعدات والتي تقرن عادة ببند يأخذ طابع الشرط ينص على تخصيص جزء من القرض العام أو المساعدة لنشاط الجمعيات و اللتظيمات المحلية.

و هناك تكون المسألة حول حقيقة الدور الاقتصادي و التضامني الذي يمكن أن تلعبه أشكال التنظيم هذه لمعالجة أثار "الاصلاحات الاقتصادية و التحول نحو اقتصاد السوق " و التي أصبحت مزمنة ليست ظرفية، مثل ظاهرة البطالة المتزايدة و الانتشار العمودي و الأفقي لظاهرة الفقر و ما نتج عنهما من تهميش و إقصاء مقرونان بإختفاء قيم التضامن العائلي، و عدم فاعلية شبكات الحماية الاجتماعية و إجراءات ترقية الشغل، مما يجعل الحركة الجمعوية أمام وضعية تحتم عليها المغامرة في ميدان شره المطالب، معقد و هلامي من التحديد، مع قلة التجربة و ضعف الامكانيات.

إنه ميدان أخذ نشاط الدولة فيه شكل ردة الفعل و الصبغة الجماهيرية الواسعة وما ينجز عنهما من ضياع للامكانيات وعدم الفاعلية، إلى جانب صعوبة الوصول للشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفا و تهميشا، و بالتالي لا مجال للتعامل مع أوضاعها إلا من خلال الجمعيات المتواجدة في مجالها الجغرافي و الإداري، و اعتبارها إلى

هذه الشرائح كموضوع لنشاطها من الناحية القانونية و عليه يحاول هذا العدد التركيز على :

أ - الدور الذي يمكن أن تلعبه الحركة الجمعوية في معالجة ظاهرة البطالة و ما هي وسائلها في ذلك ؟

ب - كيف تتعامل مع ظاهرة الفقر و التي تتسع باستمرار فيئويا و جغرافيا ؟

ج - ما هو دور الحركة الجمعوية في معالجة المشاكل والأمراض الاجتماعية الناتجة عن الظاهرتين السالفتين الذكر؟

لكن تبقى معالجة القضايا الأخرى من اهتمامات المركز منها

نشاط هذه الحركات في المجال الثقافي و الذي يعتبر موضوعا مفضلا لفعلها المباشر و مجالا خصبا تتنازع فيه و عليه اتجاهات مختلفة المرجع المعرفي والهدف التربوي.

فالنشاطات الثقافية والتربوية ونظرا لطبيعتها، ينهكها التسييرالاداري و يعيقها بالرغم من ضروريته الهيكلية في توفير الوسائل والامكانيات، دون النشاط في حد ذاته الذي يحتاج إلى المرونة و الاختصاص من حيث الممارسة، يجعل الحركة الجمعوية صاحبة الحق الشرعي لهذه الممارسة وعليه أن يحاول المركز تناول هذا المحور من وجوه عدة مفتوحة لكل الاضافات و هي :

أ - طبيعة النشاطات التي تقوم بها الحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي : علمية - دينية - تربوية و توعوية

ب . وسائلها في ذلك

ج - أشكالها التنظيمية و امتداداتها الجغرافية و الادارية.

د - واقع قدرات هذه الحركة الجمعوية التنظيمية و العددية

ه - واقع الانتشار الجغرافي لهذا الشكل من التنظيم و أسباب تمركزه في المناطق العمرانية الحضرية دون الريفية منها، و هي كلها قضايا جوهرية تحتاج الى المعالجة المتأنية و المعمقة.